

## وزير الطاقة السعودي: المملكة أكبر مورد للبترول إلى اليابان



أكد الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، وزير الطاقة السعودي، أن «العلاقة بين السعودية واليابان في مجال الطاقة مستمرة منذ أكثر من نصف قرن، وتتميز بالرسوخ والموثوقية، والحرص من البلدين الصديقين على تنميتها» وتتنوع بما يحقق مصالحهما المشتركة، ويدعم تنمية واستقرار قطاع الطاقة والاقتصاد على مستوى العالم

ورحّب في تصريح لوكالة الأنباء السعودية «واس»، بزيارة رئيس وزراء اليابان فوميو كيشيدا، للمملكة التي تبدأ غداً، موضحاً أن «المملكة واليابان شريكان استراتيجيان في مجال الطاقة، وأن هذه الشراكة تعززت بشكل كبير في إطار مستهدفات وبرامج رؤية المملكة 2030، وتوافق وجهات النظر بين البلدين حيال قضايا الطاقة المختلفة مثل: اتفاقهما على أهمية دعم استقرار وتوازن أسواق البترول العالمية؛ من خلال تشجيع الحوار والتعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة، والحاجة لضمان أمن الإمدادات لجميع مصادر الطاقة في الأسواق العالمية، بما يخدم مصالح جميع الأطراف، ويحقق النمو الاقتصادي العالمي المستدام

وأكد أن «المملكة واليابان توليان أهمية للالتزام بمبادئ الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي واتفاقية باريس، والتركيز على

الانبعاثات بدلاً عن مصادر الطاقة، وذلك من خلال التطبيق الفاعل لنهج الاقتصاد الدائري للكربون، وتقنيات إعادة تدوير الكربون.

## العلاقة الاستراتيجية مع اليابان

وأشار إلى أن «المملكة انطلاقاً من التزامها بالعلاقة الاستراتيجية مع اليابان في مجال الطاقة؛ مستمرة في تحقيق أمن الإمدادات البترولية لليابان؛ من خلال تخزين البترول الخام السعودي في مرفق التخزين الاستراتيجي في جزيرة «أوكيناوا، وكذلك من خلال الحفاظ على كونها الشريك والمصدر الأكثر موثوقية لإمدادات البترول الخام لليابان».

ولفت إلى أن «المملكة أصبحت في عام 2021، أكبر مورد للبترول إلى اليابان بتوريدها ما نسبته حوالي 40% من احتياجات اليابان»، مؤكداً استمرار التعاون المشترك بين البلدين في مجال الهيدروجين النظيف وتطبيقاته، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية لتطبيقات الاقتصاد الدائري للكربون ضمن إطار مذكرتي التعاون في مجالي الهيدروجين النظيف ووقود الأمونيا ومشتقاتها، والاقتصاد الدائري للكربون وتدوير الكربون، اللتين تم توقيعهما بين وزارة الطاقة في المملكة العربية السعودية ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان

## علامة فارقة

وبيّن وزير الطاقة أن وصول أول شحنة من الأمونيا النظيفة المنتجة في المملكة العربية السعودية، والحاصلة على شهادة معتمدة من جهة محايدة إلى اليابان لاستخدامها وقوداً لتوليد الكهرباء، يمثل علامة فارقة في مسيرة تطوير حلول الطاقة النظيفة، ويأتي ثمرة تعاونٍ فعال بين جهات عدة في المملكة واليابان

وأثنى على توجه الشركات اليابانية إلى الاستثمار والمشاركة في سوق الطاقة في المملكة، لتنويع سلاسل الإمداد العالمية؛ من خلال استراتيجيات التوطين التي تعتمد على الميزات النسبية ذات الصلة التي تتمتع بها المملكة، مؤكداً أن المملكة بحكم علاقتها الوثيقة مع اليابان في مجال الطاقة، تسعى لتنمية مجالات التعاون بين البلدين في مشروعات قطاعات الطاقة المختلفة، التي تشمل الطاقة التقليدية والمتجددة، والبتروكيميائيات، لتأمين سلاسل الإمداد، حيث قدر سموه قيمة مشروعات قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية بما يقارب 2.85 تريليون ريال خلال السنوات العشر القادمة.

## مشتريات المملكة من اليابان

وأشار إلى أن «مشتريات المملكة من اليابان في قطاع الطاقة بلغت ما يقارب 12 مليار ريال، خلال السنوات الخمس الماضية، وتتمثل أغلبها في قطاعات الغاز، والبترول، والبتروكيميائيات، والطاقة التقليدية؛ حيث شملت المشتريات التوربينات والمضخات والصمامات والضواغط، والعديد من الخدمات المتنوعة التي شملت الخدمات الهندسية» واللوجستية والإدارية وغيرها.

وأضاف: «هناك العديد من فرص التعاون بين البلدين في مجالات البتروكيمياويات في إشارة إلى ما أعلنت عنه المملكة مؤخراً؛ من خطط طموحة لزيادة طاقة إنتاج البتروكيمياويات فيها، من خلال تحويل السوائل إلى مواد كيميائية، وزيادة التكامل بين جميع مراحل سلسلة القيمة، بالإضافة إلى فرص واعدة للتعاون والاستثمار في مجالات الكهرباء، وكفاءة الطاقة، والابتكار والبحث والتطوير، ونشر التقنية لتمكين التحول إلى أنظمة طاقة نظيفة، وعلى وجه الخصوص التحول

إلى مصادر الطاقة المتجددة، وإلى أنواع جديدة من الوقود النظيف مثل: الأمونيا والهيدروجين النظيف، واستخدام  
«تقنيات التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه».

"حقوق النشر محفوظة لصحيفة الخليج. © 2024"